الابتداء اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا
الفجائية كما في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وكان
اذا الفجائية لا يليها الا مبتدا او خبر نحو اذا لهم مكر
في اياتنا فلا يجوز النصب بفعل مضمر لامتناعه
اي لامتناع وقوع الفعل بعدها ولهذا قدر متعلق
الخبر بعدها اسما كما مر في باب المبتدا وكذا يجب الرفع
اذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ما له صدر
الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله ولا يعمل لا يفيد
عاملا وذكره لهذا القسم افادة لتمام القسمة وان
كان ليس من هذا الباب لا يعمل لعدم صدق ضابط
الباب عليه كما قال في الاوضح ويستويا اذا اي الرفع
والنصب اذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول
بامّا مسبوق بجملة ذات وجهين غير تعجبية في نحو
زيد قام وعمرا اكرمته لاجله او فعمرًا اكرمته فيجوز
في عمرو الرفع والنصب للتكافي الحاصل على كل تقدير
لان الجملة الاولى اسمية الصدر فعلية العجز فاذا راعيت
صدرها رفعت واذا راعيت عجزها نصبته فالتناسب
بين المتعاطفين حاصل على كلا التقديرين ولا مرجح
وظاهر تمثيله بما ذكر انه لا يشترط في الجملة المعطوف
عليها وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها وهو ما جزم

به

ت كالاستفهام وما النافية
واداة الشرط نحو زيد
هل اكرمته وعمرو
ما صحبته وخالد
ان رايته فاكرمه لان
حاله صدر الكلام صح

به في الجامع حيث قال ولا يشترط الرابط ان
نصبت وفاقا لسيبويه والفارسي لكن خالف
في اوضحه فجزم باشتراط ذلك ومنع النصب في
نحو المثال المذكور لعدم الرابط تبعا للاخفش
والسيرافي قال وهو المختار وليس منه اي من
باب الاشتغال وكل شيئ فعلوه في الزبراي
لعدم صحة تسليط العامل على ما قبله اذ لو صح
لكان تقديره وفعلوا كل شيئ في الزبر وهو باطل
فرفع كل واجب على الابتداء وجملت فعلوه في موضع
رفع صفة كل اي في موضع جر صفة لشيئ وفي
الزبر خبر كل والمعنى وكل شيئ مفعول لهم ثابت
في الزبر وكذا ليس منه ازيد ذهب به بالبناء
وفاقا لسيبويه لعدم صدق ضابط الباب عليه
اذ لو سلط العامل على ما قبله لامتنع اعمال
النصب فيه فرفع زيد واجبا اما على الابتداء او على
اضمار فعل تقديره اذهب زيد ذهب به ولم
ينبه على هذا في الشرح ثم الاشتغال كما
يجري في النصب يجري في الرفع بان يكون الرفع على
الابتداء او على الفاعلية باضمار فعل وتاتي فيه
الاقسام الخمسة ذكره في الاوضح والجامع وابن مالك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)